الشبكة المغربية لحقوق الانسان والرقابة على الثروة وحماية المال العام بالمغرب تصدر بيانا ضد طرد عاملين من شركة صولمطا بطنجة

بيان استنكاري 1

ترسلت الشبكة المغربية لحقوق الانسان والرقابة على الثروة وحماية المال العام بالمغرب جهة طنجة لعنوان
المسيبة بمجموعة من اشكال والتي تمس الاطراف الاضافي قال تفرعها طرد عاملين من شركة صولمطا المعروف
لها تنبير لفتح الشبكة بخدمة المغربية بتاريخ 2016/01/22 في طرق سافر لجميع القوانين الوطنية والدولية.

وقد سجلت الشبكة مجموعة من خروقات الشركة الخاصة بحرية التنقل

- تعتبر الزام الشركة بالتنقلية اعتبر تعدادية تصريحها حرية التنقل المادة 2-3-4-5-6-7-8-9-10-13 و 14 ولها فان الشبكة
المغربية لحقوق الانسان لا تسجل استنكارها للطرد التعسفي في حق العاملين بسعيد زروق، ومحمد الوزاني

- موكلة تعدادية المتنقل مع العمال المطرودين ومع أسرهم ومطالبة الشركة بارجاع المطرودين وتدعو إلى وقفة
احتجاجية يوم الخميس 04 فبراير 2016 الساعة تعدادية أولى تليها خطوات تصعيدية إلى أن تتحقق المطالب المشروعة
الإنسانية .

- تطالب الشبكة مسؤولي الشركة بفتح حوار جاد ومسؤول مع العمال وبمراجعة مواقفها ضمانا للسير العادي للقطاع و
صونا لكرامة العمال الذين ضحوا من أجل الشركة لسنوات عديدة لعوزهم لعملهم لأنهم الكثيرهم والشريد أسرهم
المطالبة بإرجاعهم الفوري للمطرودين إلى عملهم اعتبارا أحقيتهم في الاستقرار في العمل .

تأكيدها المعنى قدما في توسيع العمل العمالي والحقوقي النبيل والمسؤول الذي يرعاه الحقوق بالواجبات والمسؤولية
بالمحاسبة مع الدفاع المستمر عن المطالب العادلة لتحقيق انتقاع الثقافة بالحق الوسائل التعسفية المشروعة

- إصرارها على مواصلة النضال من أجل الانعتاق من قيود الاستغلال و القهر الاجتماعي و السياسي كما تندد بالتضييق
على حرية الانتماء النقابي والدفاع عن مطالب العمال العاملة

- تدين الشبكة سياسة المطلب في التعاطي مع الخدمات العمومية وإقفال القهر المفروض الذي لا يقر بالمراقبة
والمحاسبة.

- تدعو المنظمات المعنية للتدخل لحماية المستضعفين و ارجاع الحقوق لأصحابها وحمال مطاربة الحريات النقابية
إعمالا للدستور المغربي والمنظمات المواثيق والعهود الدولية التي صادق عليها المغرب

- تندد الشبكة المغربية لحقوق الانسان على عاتقها مراسلة جميع الجهات مع تعميم الملف المطلبي لدى المنظمات الوطنية
والدولية والمنابر الإعلامية مع تحمل المسؤولية للجهات المسؤولة ومطالبة الجهات المسؤولة بفتح تحقيق في خروقات
الشركة وتؤكد الشبكة أن عملها تحمل مشروع وقانوني جاد سلمي و حضاري لا و لن يمس بثوابت الوطن و لا
بالحقوق و الحقوقات الخاصة و العامة.

وما ضاع حق وراءه مطالب .

المختار محمد الرحماني

منسق الشبكة المغربية لحقوق الانسان والرقابة
على الثروة وحماية المال العام بالمغرب